الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

6 **شعبان** 1440 –11 **إبريل** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وزير العدل: 85 مشروعاً تطويرياً تحت التنفيذ... والمحاكم الجزائية لن تكون ميداناً للابتزاز

المصدر: جريدة الحياة الخميس 6 شعبان 1440هـ - 11 إبريل 2019م
http://www.alhayat.com/article/4626799

الرياض - "الحياة | "منذ 3ساعات في 11 أبريل 2019 -اخر تحديث في 10أبريل 2019 / 18:53
كشف وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني، وجود ٨٥ مشروعاً تطويرياً تحت التنفيذ، مبيناً أن الوزارة قسمت التطوير في المرفق القضائي إلى ثلاث مراحل، هي تطوير البنية التحتية ومن أهمها التحول التقني والتعديلات التشريعية التي تعالج الإشكالات، فيما تتعلق المرحلة الثانية بمسائل سرعة الإنجاز وتحقيق ميزات تنافسية للمملكة في قطاع الأعمال مع وضع مؤشرات وتفعيل الرقابة، أما المرحلة الثالثة فتعنى بأصول العمل القضائي والضمانات القضائية المتمثلة في الاهتمام بالتسبيب وشفافية الإجراءات وتجويد المبادئ والأحكام القضائية.
وأكد خلال لقاء اتسم بالشفافية والمصارحة مع أعضاء الجمعية السعودية لكتاب الرأي، بمقر الجمعية بالرياض، دور كتاب الرأي في تصويب وتطوير عمل الجهات الحكومية عبر مقالاتهم، مبيناً اهتمام الوزارة بنبض الشارع وبآراء وتقييمات المستفيدين عبر الوسائل المختلفة من أجل تحسين وتطوير العمل القضائي.
وحول التقنين القضائي قال الصمعاني: "إنه واجب ومسألة محسومة"، مشيراً إلى أن التفاوت في المبادئ أخطر في مسائل التعاملات المالية والمدنية من الجنائية، مبيناً أن التفاوت في إصدار الأحكام جزء منه قانوني وسيحل بالمدونات المستندة إلى نصوص الشريعة الإسلامية بالكامل، ولن يكون هناك مجال للاجتهاد في مسألة الاختيار في الأحكام.
وقال المعاني: "من وسائل الذكاء الرقمي التي قد نستخدمها بعد إجراء دراسات مستفيضة تحديد متوسط الأحكام في الجرائم وعرضها على مختصين، ثم نضع المتوسط على أنه هو قيمة العدالة النسبية ونقيس ابتعاد القضاة عنها واقترابهم منها وهذا المعيار يتم تطويره حتى تضيق مساحة السلطة التقديرية إلى أضيق النطاق."
وتحدث الوزير عن بعض الإشكالات العامة التي كانت في ذهن بعض قيادات الوزارة، والتي تم تحليلها ونتجت المشاريع عنها كافة، لافتًا النظر إلى أن الإشكالية الأولى والتي كانت تمثل تحدياً حقيقياً هي اعتماد القضاء على الجانب الشخصي دون الجانب المؤسسي، بمعنى اعتماد النظر في القضية على قدرة القاضي العلمية والشخصية دون النظر للاعتبار الموضوعي أو المؤسسي، فيما تمثل التحدي الثاني قديماً في عدم الاهتمام بالأصول المهنية في عمل القاضي والبناء المهني للكوادر العدلية في مجال القضاء أو التوثيق أو غيرها.
وتابع الوزير: "إن التحدي الثالث كان شيوع مجال العمل القضائي، حيث لم يكن يقتصر على المنازعات والجرائم وفق ما نص عليه النظام الأساسي للحكم، وبالتالي ألحقت به الكثير من الطلبات التي كانت تستند في السابق إلى عدم وجود آلية للتحقق من الوقائع، وبالتالي إشغال القضاء عن مهامه الأساسية، لذلك قمنا خلال السنوات الثلاث الماضية بتقليل مسائل القضايا الإنهائية تماماً عند القضاة، وأودعناها في نظام مشروع التوثيق الذي سيصدر قريباً، والذي سيعمل على نقل غالب القضايا الإنهائية إلى كتابات العدل والموثقين."
وأشار وزير العدل إلى أن توثيق العقود قلل تدفق القضايا إلى المحاكم، وحفظ الحقوق، حيث أصبحت العقود بمثابة الحكم القضائي وتنفذ مباشرة من قضاء التنفيذ، مشيراً إلى توظيف مجموعة من الموظفات السعوديات المتميزات، سواءً في المحاكم أو كتابات العدل، إذ أثبتت دقتها وجديتها وإنتاجيتها الفائقة.
وكشف سعي الوزارة في جوانب التواصل الدولي، مبيناً أن الوزارة تعمل على ٢٨ اتفاقاً مع عدد من الدول، خلال السنتين القادمتين لتوسيع آفاق ذلك التعاون الدولي.
وحول إيقاف الخدمات قال الصمعاني: "وزارة العدل لا توقف الخدمات، ففي نظام التنفيذ هناك منع التعامل مع المدين المماطل من الناحية المالية"، لافتاً إلى أنه تم التنسيق والرفع للمقام السامي، وتم التوجيه بتكوين لجنة وصدر على إثرها قرار وزارة الداخلية بأن إيقاف الخدمات لا يمنع من تجديد البطاقة وهذا ما سيتم مع بقية الجهات تباعًا، فالقضاء لا يريد

سوى منع التعامل من الناحية المالية، كما أن المحاكم لا توقف الخدمات حتى سابقاً إلا بأمر أو قرار قضائي، وقد سبق إيضاح ذلك للعموم.
وشدد في هذا السياق على أن المحاكم الجزائية لن تكون ميدانًا للابتزاز والصراعات، على خلفية حديث الكتاب عن بعض الشكاوى الكيدية.
وبين أن الوزارة تعمل على تقليل إصدار أحكام التنفيذ وإيقاف المعاملات المالية خاصة غير النظامية أو الجائرة والتي يستغل فيها أصحاب الحقوق حاجة الناس والضعفاء ولذا سيكون التعامل معهم حازمًا في محاكم التنفيذ ما داموا مخالفين للنظام حيث وصلت مطالبهم على سبيل المثال إلى أكثر من سبعة مليارات ريال على أناس بسطاء، ورغم أن مطالبهم نظامية شكليًا إلا أن أضرارها الاجتماعية كبيرة ويعملون بدون تراخيص؛ لذا ستكون هناك معالجات اجتماعية مستقبلاً.
وبخصوص دمج المحاكم، قال إنه جاء تحقيقاً للمصلحة العامة، لأن المحاكم ليست خدمات، إنما فصل في منازعات، وقد هدفت الخطوة إلى أن يكون في كل محكمة ما لا يقل عن ثلاثة قضاة بكل ما يحملونه من خبرة وتجربة وممارسة ولضمان عدم حصول انقطاع في نظر الدعاوى.
أما فيما يتعلق بأعمال التوثيق للمواطنين خارج المملكة، فكشف وزير العدل أنه تم التنسيق مع وزارة الخارجية، وسيتم إطلاق منصة للتوثيق لتكون جميع أعمالها إلكترونية بالكامل.
وحول ما يثار عن تأخر القضاة عن الدوام أو انشغالهم بغير القضاء، أكد الصمعاني أن تعليمات مجلس القضاء حازمة في هذه المسألة، وأصدر تعليماته بمنع انشغال القضاة بأي أعمال اجتماعية أو غيرها يمكن أن تشغله عن التفرغ للعمل القضائي بالكامل، كما أن الإجراءات التنظيمية ستقلل مستقبلاً من أعداد المراجعين، وستقضي على مشكلة التأخير في نظر القضايا بسبب غياب قاضي، لأن ذلك الغياب لن يكون عائقًا عن إكمال نظر القضية من خلال الدائرة القضائية دون الاعتماد على شخص القاضي؛ ويجري الآن تطوير النماذج التشغيلية للمحاكم وتطوير الإسناد الإداري للمحاكم بما يهدف إلى رفع كفاءة آداء المحاكم.
وبالنسبة لقضايا الأخطاء الطبية، أشار إلى أنه سبق الاجتماع مع وزير الصحة لبحث نقل كامل اختصاص هذه القضايا لوزارة العدل، فبعد استكمال نقل منظومة المحاكم المتخصصة التي كان أخرها المحاكم العمالية والتجارية فإن المرحلة المقبلة ستشهد نقل القضايا الصحية وقضايا الملكية الفكرية لوزارة العدل التي ستستعين ببيوت الخبرة فيما يتعلق بهذه القضايا.
وتطرق إلى إلغاء الصكوك وما يترتب عليها، مؤكدًا صدور الأوامر السامية بمعالجة أضرار الصكوك الملغاة وتقليل الآثار المترتبة عليها مع تبني حلول غير تقليدية ستكون مبشرة، وأحد أهداف الوزارة الاستراتيجية هو تعزيز الأمن العقاري.

الحياة AL HAYAT

"الطيران المدني" توضح حقوق المسافرين من ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 6 شعبان 1440هـ - 11 إبريل 2019م
http://www.alhayat.com/article/4626774

لرياض – "الحياة | "منذ 5ساعات في 11 أبريل 2019 -اخر تحديث في 10أبريل 2019 / 17:51
أكدت الهيئة العامة للطيران المدني، أنه لا يحق للناقل الجوي أن يرفض إركاب العميل من ذوي الاحتياجات الخاصة بعد إصدار التذكرة ، مبينة أنه في حال عدم توفير الناقل الجوي الرحلة المناسبة له، أو عدم التزامه توفير الخدمات اللازمة المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لحماية العملاء؛ فيجب أن يعوض بما يعادل 200 في المئة من القيمة الإجمالية لتذكرة السفر، شريطة أن يفصح عن أي احتياج خاص به إن وجد قبل إتمام عملية الحجز المؤكد.
وتهدف الهيئة من خلال هذه الإجراءات، لمساعدة وتسهيل إجراءات سفر ذوي الهمم، وتذليل الصعوبات التي تواجههم، ضمن توجهها نحو التعريف في اللائحة التنفيذية لحماية العملاء، تحت شعار "حقك محفوظ."

وأبانت الهيئة، أن على المسافر من ذوي الاحتياجات الخاصة عند الاستعداد للسفر، معرفة بعض الإجراءات التوعوية منها: أهمية تقديم المعلومات كاملة عن الخدمات التي يحتاجها من شركة الطيران قبل السفر بوقت كاف، إضافة إلى إشعار مسبق لشركة الطيران قبل 48 ساعة لمن يرغب في الحصول على بعض الخدمات، أو نوع خاص من المعدات، شريطة توافرها على الرحلة (خدمة الرافعات الطبيعة، أو توفير كرسي متحرك، أو توصيل جهاز التنفس الاصطناعي بمصدر تيار على الطائرة، أو تعبئة مواد خطرة خاصة ببطارية الكرسي المتحرك، أو أوكسيجين علاجي لاستخدامه في الطائرة.(

وفي مجال الحقوق والمميزات التي يتمتع بها المستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصة في مطارات المملكة، أشارت الهيئة إلى أن جهاز المساعدة الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة لا يحتسب ضمن حد الأمتعة، وفي حال عدم القدرة على تخزين الجهاز في مقصورة الركاب كأمتعة محمولة، فيمكن تخزينه مع الأمتعة المشحونة من دون كلفة إضافية على المستفيد، ويجب على شركة الطيران استلام جهاز المساعدة وإعادته بالحال نفسها التي تم استلامه بها.

وأفادت الهيئة بأن على الناقل مراعاة احتياج العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة ومن دون مقابل، ومن ذلك: توفير الكراسي المتحركة والعلامات الإرشادية الواضحة في المطارات أثناء الصعود إلى الطائرة والنزول منها، وتوفير منصات المعاينة لاستقبالهم، والتأكد من توفير خدمة الصعود إلى الطائرة والنزول منها، وإبلاغهم بالإجراءات في حال إلغاء أو تأخير أو تغيير مسار الرحلات، وتقديم خدمات الرعاية الخاصة التي يحتاجونها، إضافة إلى التعويضات المنصوص عليها في اللائحة.

وتأتي هذه الإجراء ضمن توجه الهيئة نحو التعريف باللائحة التنفيذية لحماية العملاء، التي تهدف بشكل محدد إلى حفظ حقوق العملاء وحمايتهم تحت شعار "حقك محفوظ"، والذي ينعكس على جودة الخدمات وتسهيل جميع الصعوبات التي قد تواجه المسافرين، فضلاً عن تعزيز مبدأ الشفافية، والاهتمام بحقوق بذوي الاحتياجات الخاصة أثناء سفرهم.

وخصصت الهيئة، حسابا لحماية العملاء في تويتر @GACACare إضافة إلى الحساب الرئيسي للهيئة @ksagaca ورقم الهاتف 8001168888 لخدمة جميع المسافرين ومستخدمي مطارات المملكة.

الحياة AL HAYAT

المجلس يسقط مقترح مشروع دليل إجراءات العمل الحكومي "الشورى": انتقادات لتدني رواتب الديبلوماسيين.. وأداء الإعلام الخارجي

المصدر: جريدة الحياة الخميس 6 شعبان 1440هـ - 11 إبريل 2019م
http://www.alhayat.com/article/4626796

لرياض - نجود سجدي |منذ 12ساعة في 10 أبريل 2019 -اخر تحديث في 10أبريل 2019 / 18:50

طالب مجلس الشورى اليوم (الأربعاء)، وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارتي المالية والخدمة المدنية، لتعديل سلم الرواتب والبدلات للوظائف الديبلوماسية والإدارية والمستخدمين في بعثاتها، بما يحقق متطلبات العمل في الخارج، ويليق في تمثيل المملكة، ودعاها إلى وضع خطة عمل متكاملة لتوظيف السعوديين والسعوديات في المنظمات الإقليمية والدولية، وترشيحهم للمواقع القيادية في هذه المنظمات، بما يتناسب مع حجم دعم المملكة لها، وحضها على سرعة بلورة تنظيم إداري وهيكل تنظيمي محدّث ينسجم مع طبيعة نشاطها، ويعكس منطلقات السياسة الخارجية للمملكة، وتضمين تقاريرها المقبلة مؤشرات أداء لإنجاز أهدافها المبيّنة في استراتيجيتها ومبادراتها المتضمنة في برنامج التحوّل.

ووافق المجلس على توصية تنص على دراسة إنشاء هيئة مستقلة للإعلام الخارجي، ترتبط في مجلس الشؤون السياسية والأمنية، تتولى جميع مهام الإعلام الخارجي.
واعترض الدكتور علي الموسى، على فكرة نقل الإعلام الخارجي من وزارة الإعلام، ولكنه اتفق مع زملاءه على أن هناك قصوراً في أداء وزارة الإعلام للإعلام الخارجي. وقال: "ينبغي دعم وزارة الإعلام لتقوم بالدور المطلوب منها."
بدوره، طالب الدكتور سعد الفريد بتعزيز دور السفارات في الإعلام الخارجي.
وقال الدكتور عبدالله الحربي: "إن كادر الوظائف الديبلوماسية المعمول به منذ سنوات والصادر من مجلس الشورى أصلاً والمعتمد من المقام السامي، يجب مراجعته بشكل دوري، واقتراح الزيادة المناسبة في مخصصاته. وفي الوقت ذاته مراجعة لائحة الندب في دول العالم المختلفة، وإجراء التعديلات المناسبة فيها."
وأبان رئيس لجنة الشؤون الخارجية الدكتور صالح الخثلان، أن اللجنة رأت أن تأخذ منهجاً شاملاً في تعديل كامل لسلم الرواتب لموظفي السلك الديبلوماسي"، مؤكداً أن "هناك عجزاً كبيراً في الموظفين السعوديين في السفارات الخارجية، لضعف الرواتب والبدلات."
واضاف الخثلان، أن "بعض الديبلوماسيين يحصلون على بدلات توازي راتب الديبلوماسي السعودي، إلا أن غالبية الأعضاء رأوا أننا بحاجة لمعالجة أداء وزارة الإعلام، خصوصاً في الإعلام الخارجي، إذ أنه لا يرقى لمستوى التحدي".
وأكد أن للمملكة "انجازات كبيرة، لكن إذا نظرنا في الإعلام نجدها ضعيفة."
وأقر المجلس توصية قدمها العضو هادي اليامي، وتبنتها لجنة الشؤون الخارجية، طالبت الوزارة بالاستفادة من إمكانات وقدرات مؤسسات المجتمع المدني السعودية، ودعم مشاركاتها في اجتماعات الأمم المتحدة، وحصولها على الصفة الاستشارية، وتيسير انضمام الكفاءات السعودية لعضوية اللجان المتخصصة في المنظمة.
مشروع دليل إجراءات العمل الحكومي
صوت المجلس بعدم الموافقة على الاستمرار بدراسة مقترح مشروع نظام دليل إجراءات العمل المقدم من الدكتور عبدالعزيز الحرقان، الذي أكد أن وضع هذا النص يحكم علاقة الموظف في المراجع، ولا يترك المراجع ضحية الموظف الحكومي، ويطلب منه مستندات غير مطلوبة.
وذكر الحرقان أن "النظام مرجع يقدم مجموعة من الضوابط، لضمان عدالة تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين".
وأضاف "أنا أراجع معاملاتي بنفسي، ولا أقول لهم بأنني عضو شورى، لأن المعاملة تختلف بعد علمهم."
وقال لـ"الحياة": "مشروع نظام دليل الإجراءات الحكومية قدمته للمجلس منذ خمس سنوات، ولاحظت حينها أن اجراءات العمل في الجهات الحكومية غير موثقة، ويتبادلها الناس شفهياً، كما أنها تختلف من موظف إلى آخر."
وأبان أن النظام المقترح "يجبر الجهات الحكومية على توثيق إجراءات ومتطلبات تقديم خدماتها للمواطنين، ونشر ذلك بحيث يكون متاحاً للمواطنين والموظفين، وبذلك يكون أساساً للتقاضي والشكوى من الموظف حينما يشترط أو يطلب وثائق لا تتطلبها اللوائح."
وأضاف "المجلس صوت برفض المشروع المقترح بعدما قدمت اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة المشروع مبررات عدم قبول المشروع التي تتلخص في عدم وجود فراغ تشريعي في هذا الخصوص."
فيما أشاد بعض أعضاء المجلس في المشروع، وقال العضو عبدالرحمن الجودة: "إن الدليل فكرة إبداعية وتسهيل للمواطن، خصوصاً أن هناك تغيرات كثيرة وينبغي أن يكون هذا الدليل موجوداً مع كل مواطن، حتى يعرف الأوراق المطلوبة منه، ويعطي المواطن ثقة، وللموظف أيضاً، ولا يكون مكاناً مسائلة واتهام من المراجع بانه يحاول أن يطيل المعاملة."
فيما طالب الدكتور سلطان آل فارح بأن يعطى المشروع فرصة إعادة، وقال: "أشعر بالإحباط جلسة بعد أخرى، عندما أرى مشاريع تتأخر لسنوات، ثم تُهمل."

23ألف مخالفة للتوطين وتنظيم بيئة عمل المرأة في 3 أشهر

المصدر: جريدة الرياض الخميس 6 شعبان 1440هـ - 11 إبريل 2019م
http://www.alriyadh.com/1748902

الرياض - محمد الحيدر
كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، عن تنفيذ 149 ألف زيارة تفتيشية ميدانية خلال الربع الأول من العام الجاري (2019م)، في مختلف مناطق المملكة عبر نظام التفتيش المؤسسي "تمام"، نتج عنها ضبط نحو 23 ألف مخالفة لنظام العمل ولوائحه التنفيذية.
وأشار المتحدث الرسمي للوزارة خالد أباالخيل، إلى أ الزيارات الميدانية التفتيشية تمت من خلال 700 مفتش موزعين في مختلف المناطق، مبينا أن أبرز المخالفات التي تم ضبطها تركزت في توظيف وافدين في مهن مقصورة على السعوديين، وكذلك مخالفات لدليل تنظيم بيئة عمل المرأة.
وقال المتحدث الرسمي، إن الوزارة تلقت نحو 4300 اعتراض على المخالفات المضبوطة في سوق العمل من قبل أصحاب العمل، تم حالياً قبول نحو 420 اعتراض.
وكانت الوزارة قد أطلقت مطلع العام الجاري، نظام التفتيش المؤسسي "تمام"، والذي يهدف لتطوير وأتمتة جميع أعمال التفتيش، وتحسين جودتها مع تقليص الوقت المستغرق لإكمال عملية التفتيش، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع أصحاب العمل والمنشآت، ورفع المستوى العام حول تطبيق نظام العمل ولوائحه لإيجاد بيئة عمل خالية من المخالفات.
ويأتي نظام "تمام" ضمن مشاريع التحول الرقمي والخدمات الإلكترونية للوزارة، ويقوم بأتمتة أعمال التفتيش المكتبية والميدانية بمنظومة متكاملة تمر بعدة مراحل بدءاً باستقبال بلاغات التفتيش، ومروراً بالإسناد والتفتيش والاعتماد، واستقبال الاعتراضات، حيث يتم جدولة الزيارات والحملات التفتيشية وتنفيذها بشكل آلي.
ويهدف "تمام" أيضا إلى تطوير إجراءات أعمال التفتيش وتحسين جودتها، وزيادة التزام ووعي أصحاب العمل والمنشآت باللوائح والأنظمة، ورفع مستوى الوعي العام وتعزيز التعاون مع أصحاب العمل لإيجاد بيئة عمل خالية من المخالفات، وكذلك تقليص الوقت المستغرق لإكمال عملية التفتيش، وأتمتة إجراءات الاعتراض والتسوية، وتطوير أنظمة التقارير للمساهمة في تحليل بيانات الزيارات والمخالفات وأعمال التفتيش الميدانية والإدارية.

أمير مكة بالنيابة يدشن "اعتدال" لتعزيز الأمن الفكري

المصدر: جريدة المدينة الخميس 6 شعبان 1440هـ - 11 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/625109

أحمد الجهني - جدة تصوير - أحمد حجازي
دشن صاحب السمو الملكي الأمير بدر بن سلطان أمير منطقة مكة المكرمة بالنيابة، ملتقى الأمن الفكري (اعتدال) تحت شعار «وجوب البيعة ولزوم الجماعة» بقاعة الملك فيصل بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، والذي ينظمه فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمنطقة، بحضور الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله السند، وعدد من مسؤولي الرئاسة العامة والقطاعات الحكومية.

وفور وصول سموه لمقر الحفل اطلع على المعرض التوجيهي المصاحب ومعارض الجهات المشاركة، واستمع لشرح عن جهود الرئاسة في مجال الأمن الفكري والوسائل المستخدمة والمنتجات التوعوية التي تقدمها الرئاسة في ذلك.
وأكد مدير عام فرع الرئاسة العامة بمنطقة مكة المكرمة الشيخ فؤاد بن سعود العمري، أن البرنامج يهدف إلى المشاركة في تحصين شرائح المجتمع من الانحرافات الفكرية ومعالجتها.
مشيرًا إلى استمرار البرنامج إلى نهاية الفصل الدراسي الأول من العام القادم، ليشمل جميع محافظات منطقة مكة المكرمة، ثم اطلع الحضور على عرض مرئي حول إسهامات الرئاسة في تعزيز الأمن الفكري.
السند: كل من يدعو لشقاق أو فرقة «داعية إلى النار»
أكد الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، الشيخ الدكتور عبدالرحمن السند، أن المملكة أُسّست وقامت على كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ، وحيث قامت هذه الدولة واشتد عودها وعلت أعلامها وبسط الله نفوذها، حتى أصبحت دولة الإسلام بحق راعية الإسلام.
وحذر السند كل داعية يدعو إلى نزاع أو شقاق أو فرقة أو تأليب على ولاة الأمور، وقال، إنه كما وصفه النبي صلى الله عليه وسلم: (داعية إلى النار).
وأضاف: «أن أجل كل داعية يدعو إلى النزاع والفوضى والشقاق وتفريق الكلمة والخروج على الجماعة والإمام داعية إلى النار كائنًا من كان، مهما تلبس بلبوس في ظاهره الخير أو الصلاح»، مؤكدًا أن هؤلاء وإن ظهر في أعمالهم وأفعالهم بعض مظاهر الصلاح التي ربما يغتر بها من يغتر، إلا أن حقيقتهم وأن منهجهم منهج خارج عن منهج الإسلام الوسطي المعتدل، قال تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا).
وبيّن السند أن الرئاسة العامة ترى أن من أعظم مسؤوليتها وواجباتها ومهامها واختصاصاتها إقامة الفعّاليات والملتقيات والمحاضرات وورش العمل، وحلقات النقاش التي تُعنى بأعظم واجب وهو الدعوة إلى التوحيد ووحدة الكلمة والصف وائتلاف القلوب على ولاة الأمور.
فعّاليات (اعتدال)
المنصة التوعوية
الدورات التدريبية
ورش العمل
المصلى المتنقل
بث الأفلام التوعوية
المعارض والأجنحة الإعلامية والتوعوية
الجلسات الحوارية
المحاضرات العلمية
أبرز أهداف الملتقى
تعزيز المسؤولية الاجتماعية والفردية في المحافظة على أمن الوطن
لمشاركة في ترسيخ الفكر الوسطي المعتدل
تعميق الولاء والانتماء لهذه البلاد وولاة أمرها

أكد العمل على إنهاء تأخير القضايا.. و"الجزائية" لن تكون ميداناً للابتزاز والصراعات

الصمعاني: لا اجتهاد في الأحكام.. وبحث نقل اختصاص الأخطاء الطبية لـ"العدل"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 شعبان 1440هـ - 11 إبريل 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1718230

» عكاظ» (الرياض)

كشف وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، وجود 85 مشروعاً تطويرياً تحت التنفيذ، مبيناً أن الوزارة قسمت التطوير في المرفق القضائي إلى ثلاث مراحل، هي تطوير البنية التحتية ومن أهمها التحول التقني والتعديلات التشريعية التي تعالج الإشكالات، فيما تتعلق المرحلة الثانية بمسائل سرعة الإنجاز وتحقيق ميزات تنافسية للمملكة في قطاع الأعمال مع وضع مؤشرات وتفعيل الرقابة، أما المرحلة الثالثة فتعنى بأصول العمل القضائي والضمانات القضائية المتمثلة في الاهتمام بالتسبيب وشفافية الإجراءات وتجويد المبادئ والأحكام القضائية.

وأكد خلال لقائه أعضاء الجمعية السعودية لكتاب الرأي، أمس (الثلاثاء) بمقر الجمعية بالرياض، دور كتاب الرأي في تصويب وتطوير عمل الجهات الحكومية عبر مقالاتهم، مبيناً اهتمام الوزارة بنبض الشارع وبآراء وتقييمات المستفيدين عبر الوسائل المختلفة من أجل تحسين وتطوير العمل القضائي الذي يشهد دعماً كبيراً من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، واهتماماً بجوانب القضاء كافة.

حول التقنين القضائي قال الدكتور الصمعاني: إنه واجب ومسألة محسومة، مشيراً إلى أن التفاوت في المبادئ أخطر في مسائل التعاملات المالية والمدنية من الجنائية، مبيناً أن التفاوت في إصدار الأحكام جزء منه قانوني وسيحل بالمدونات المستندة إلى نصوص الشريعة الإسلامية بالكامل، حيث لن يكون هناك مجال للاجتهاد في مسألة الاختيار في الأحكام، مضيفاً: «من وسائل الذكاء الرقمي التي قد نستخدمها بعد إجراء دراسات مستفيضة تحديد متوسط الأحكام في الجرائم وعرضها على مختصين ثم نضع المتوسط على أنه هو قيمة العدالة النسبية ونقيس ابتعاد القضاة عنها واقترابهم منها وهذا المعيار يتم تطويره حتى تضيق مساحة السلطة التقديرية إلى أضيق النطاق.»

وتحدث الوزير عن بعض الإشكالات العامة التي كانت في ذهن بعض قيادات الوزارة، التي تم تحليلها ونتجت المشاريع عنها كافة، لافتاً النظر إلى أن الإشكالية الأولى التي كانت تمثل تحدياً حقيقياً هي اعتماد القضاء على الجانب الشخصي دون الجانب المؤسسي، بمعنى اعتماد النظر في القضية على قدرة القاضي العلمية والشخصية دون النظر للاعتبار الموضوعي أو المؤسسي، فيما تمثل التحدي الثاني قديماً في عدم الاهتمام بالأصول المهنية في عمل القاضي والبناء المهني للكوادر العدلية في مجال القضاء أو التوثيق أو غيرها.

وتابع الصمعاني" :التحدي الثالث كان شيوع مجال العمل القضائي، حيث لم يكن يقتصر على المنازعات والجرائم وفق ما نص عليه النظام الأساسي للحكم، وبالتالي ألحقت به الكثير من الطلبات التي كانت تستند في السابق إلى عدم وجود آلية للتحقق من الوقائع، وبالتالي إشغال القضاء عن مهماته الأساسية، لذلك قمنا خلال السنوات الثلاث الماضية بتقليل مسائل القضايا الإنهائية تماماً عند القضاة، وأودعناها في نظام مشروع التوثيق الذي سيصدر قريباً، والذي سيعمل على نقل غالب القضايا الإنهائية إلى كتابات العدل والموثقين."

وأشار وزير العدل إلى أن توثيق العقود قلل تدفق القضايا إلى المحاكم، وحفظ الحقوق، حيث أصبحت العقود بمثابة الحكم

القضائي وتنفذ مباشرة من قضاء التنفيذ.
وأشاد بدور المرأة في الوزارة، حيث تم توظيف مجموعة من الموظفات السعوديات المتميزات، سواء في المحاكم أو كتابات العدل، إذ أثبتت دقتها وجديتها وإنتاجيتها الفائقة.
وكشف سعي الوزارة في جوانب التواصل الدولي، مبيناً أن الوزارة تعمل على 28 اتفاقية مع عدد من الدول، خلال السنتين القادمتين لتوسيع آفاق ذلك التعاون الدولي.
وعما يثار عن إيقاف الخدمات قال الدكتور الصمعاني: إن وزارة العدل لا توقف الخدمات، ففي نظام التنفيذ هناك منع التعامل مع المدين المماطل من الناحية المالية، لافتاً إلى أنه تم التنسيق والرفع للمقام السامي وقد تم التوجيه بتكوين لجنة وصدر على أثرها قرار وزارة الداخلية أن إيقاف الخدمات لا يمنع من تجديد البطاقة وهذا ما سيتم مع بقية الجهات تباعاً، فالقضاء لا يريد سوى منع التعامل من الناحية المالية، كما أن المحاكم لا توقف الخدمات حتى سابقاً إلا بأمر أو قرار قضائي، وقد سبق إيضاح ذلك للعموم.
وشدد في هذا السياق على أن «المحاكم الجزائية» لن تكون ميداناً للابتزاز والصراعات، على خلفية حديث الكتاب عن بعض الشكاوى الكيدية.
وأضاف أن الوزارة تعمل على تقليل إصدار أحكام التنفيذ وإيقاف المعاملات المالية خاصة غير النظامية أو الجائرة والتي يستغل فيها أصحاب الحقوق حاجة الناس والضعفاء ولذا سيكون التعامل معهم حازماً في محاكم التنفيذ ما داموا مخالفين للنظام حيث وصلت مطالبهم على سبيل المثال إلى أكثر من سبعة مليارات ريال على أناس بسطاء، ورغم أن مطالبهم نظامية شكلياً إلا أن أضرارها الاجتماعية كبيرة ويعملون من دون تراخيص؛ لذا ستكون هناك معالجات اجتماعية مستقبلاً بإذن الله.
أما عن دمج المحاكم، فقد جاء بحسب وزير العدل تحقيقاً للمصلحة العامة، لأن المحاكم ليست خدمات، إنما فصل في منازعات، وقد هدفت الخطوة إلى أن يكون في كل محكمة ما لا يقل عن ثلاثة قضاة بكل ما يحملونه من خبرة وتجربة وممارسة ولضمان عدم حصول انقطاع في نظر الدعاوى.
أما في ما يتعلق بأعمال التوثيق للمواطنين خارج المملكة، فكشف وزير العدل أنه تم التنسيق مع وزارة الخارجية وسيتم إطلاق منصة للتوثيق لتكون جميع أعمالها إلكترونية بالكامل.
وحول ما يثار عن تأخر القضاة عن الدوام أو انشغالهم بغير القضاء فقد أكد الدكتور الصمعاني أن تعليمات مجلس القضاء حازمة في هذه المسألة حيث أصدر تعليماته بمنع انشغال القضاة بأي أعمال اجتماعية أو غيرها يمكن أن تشغله عن التفرغ للعمل القضائي بالكامل كما أن الإجراءات التنظيمية ستقلل مستقبلاً من أعداد المراجعين وستقضي على مشكلة التأخير في نظر القضايا بسبب غياب قاضي لأن ذلك الغياب لن يكون عائقاً عن إكمال نظر القضية من خلال الدائرة القضائية دون الاعتماد على شخص القاضي؛ ويجري الآن تطوير النماذج التشغيلية للمحاكم وتطوير الإسناد الإداري للمحاكم بما يهدف إلى رفع كفاءة أداء المحاكم.
وبالنسبة لقضايا الأخطاء الطبية، فأكد أنه سبق الاجتماع مع وزير الصحة لبحث نقل كامل اختصاص هذه القضايا لوزارة العدل، فبعد استكمال نقل منظومة المحاكم المتخصصة التي كان آخرها المحاكم العمالية والتجارية فإن المرحلة القادمة ستشهد نقل القضايا الصحية وقضايا الملكية الفكرية لوزارة العدل التي ستستعين ببيوت الخبرة في ما يتعلق بهذه القضايا.
وختم وزير العدل لقاءه بالحديث عن إلغاء الصكوك وما يترتب عليها، مؤكداً صدور الأوامر السامية بمعالجة أضرار الصكوك الملغاة وتقليل الآثار المترتبة عليها مع تبني حلول غير تقليدية ستكون مبشرة بإذن الله؛ وأن أحد أهداف الوزارة الإستراتيجية هو تعزيز الأمن العقاري.

.

التعامل الطيب مع العمالة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 6 شعبان 1440هـ - 11 إبريل 2019م
http://www.alriyadh.com/1748969

د.سعود المصيبيح

نلاحظ وجود بعض الحالات القليلة من التعالي على العمالة بأسلوب يخلو من الرحمة ومبادئ الإسلام الحنيف في التعامل مع الآخرين وبالذات مع الخدم (شغالات وسائقين) أو مع صغار الموظفين وكأنهم ليسوا بشراً، إذ ترتفع عقيرة هذا الطفل صارخاً في وجه السائق أو الخادمة ليطلب منهما أمراً ما حتى دون استخدام لغة أكثر تهذيباً ولطفاً ووداً.. ونحمد الله أن هذه الحالات ليست بالكثيرة، فهناك من الأسر من يحاول زرع خصلة التواضع في نفوس الناشئة ويعززها من خلال تصرفاته هو ليكون قدوة لأبنائه ومن حوله..

لكن هذه الحالات أمر نلحظه عند القلة دون اعتبار للإنسانية التي تتطلب التعامل مع الإنسان بصفته إنساناً له حقوقه وواجباته ودون إهانته أو التحقير من شأنه..

إن هؤلاء العمالة جاؤوا إلى بلادنا للعمل وكسب الرزق واللقمة الشريفة وتحسين ظروفهم الأسرية والمادية والاجتماعية، ومن ثم فهم في الغربة أحوج ما يكونون للرحمة والتعامل الطيب، ولا يوجد ما يبرر لأم أو لأب أن يصمتوا على ازدراء أبنائهم للعاملين في المنزل أو خارجه والنظر إليهم على أنهم دون المستوى فذلك يولّد في نفوسهم الشراسة والحدة والقسوة إلى جانب زيادة احتقار الناس والسخرية منهم.

وأول سلوك أخلاقي لتربية الأبناء على التواضع وحسن الخلق هو تربيتهم على التعامل الطيب مع العمالة وخصوصاً من هم داخل المنزل..

ما دعاني لكتابة هذا المقال ما سمعته وشاهدته من أحاديث جانبية وتصرفات أطفال مع عمالتهم في أحد الأسواق التجارية أشعرتني بالضيق الشديد وأننا بحاجة إلى سلوك وأخلاق الإسلام في التعامل مع من فرضت عليهم حاجتهم وظروفهم العمل لدينا.

إن الإنسان المتجهم الذي يرى نفسه أعلى من الآخرين هو إنسان مغتر بماله أو منصبه أو أسرته، بينما ديننا دين التواضع والمحبة والرحمة، قال تعالى) :وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا، إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا)، وفي الحديث (لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر.(

1500وظيفة محترمة!!..

المصدر: جريدة المدينة الخميس 6 شعبان 1440هـ - 11 إبريل 2019م *
https://www.al-madina.com/article/625032

إبراهيم علي نسيب

أتواصل مباشرة مع معالي وزير العمل المهندس أحمد الراجحي في كثير من الأمور، هذا الرجل الخلوق والمحب للوطن والحريص على أن ينهي ملفات البطالة ويحقق لبنات وأبناء هذا الوطن ما يفرحهم ويسعدهم، ويتواصل معي أخي الأستاذ خالد أبا الخيل مسؤول العلاقات العامة والمتحدث الرسمي في وزارة العمل ويحدثني ويبشرني بكل جديد ننتظره وينتظره أبناؤنا وبناتنا العاطلون عن العمل، وأبشّرهم اليوم أنا من هذه الزاوية أن الوظائف التي يتداولها الناس في أدوات التواصل عن «1500» وظيفة في الاتصالات برواتب لا تقل عن «8500 «ريال هي بداية للقادم الأجمل في اتفاقيات كبيرة وقعتها وتوقعها وزارة العمل مع كثير من المؤسسات الضخمة والشركات الكبيرة في بلدنا والتي بموجبها سوف يجد بناتنا وأبناؤنا وظائف بجد محترمة تليق بهم وطموحهم وجدِّهم واجتهادهم وسوف يرون الكثير في القريب الآتي بإذن الله..

أعلم جيدًا أن لا شيء صعب أمام المخلصين الذين يحبون الوطن ويعملون بجد، وكون وزارة العمل تعمل وتتابع ما نكتبه للوطن فيما يخص البطالة وتراقب المؤشرات، ويسأل معالي الوزير يوميًا عن مؤشرات البطالة وعن ماذا أُنجز في مجال التوظيف فهذا دليل حرص أكيد على إنهاء هذه المشكلة المعضلة والمؤرقة جدًا، وفقه الله وكل من يعمل معه ليحققوا للإنسان ما يهمه ويسعده فوق أرضه..

)خاتمة الهمزة)... تحية كبيرة لكل مخلص يحب وطنه وكل من يعمل من أجل الإنسان، وكلنا يعلم أن العلاقة بين الوطن والمواطن هي علاقة حب وولاء وإخلاص وإحساس لا ينتهي أبدًا أبدًا... شكراً وزارة العمل... وهي خاتمتي ودمتم .

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الخميس 6 شعبان 1440هـ - 11 إبريل 2019م

https://www.al-madina.com/article/625025

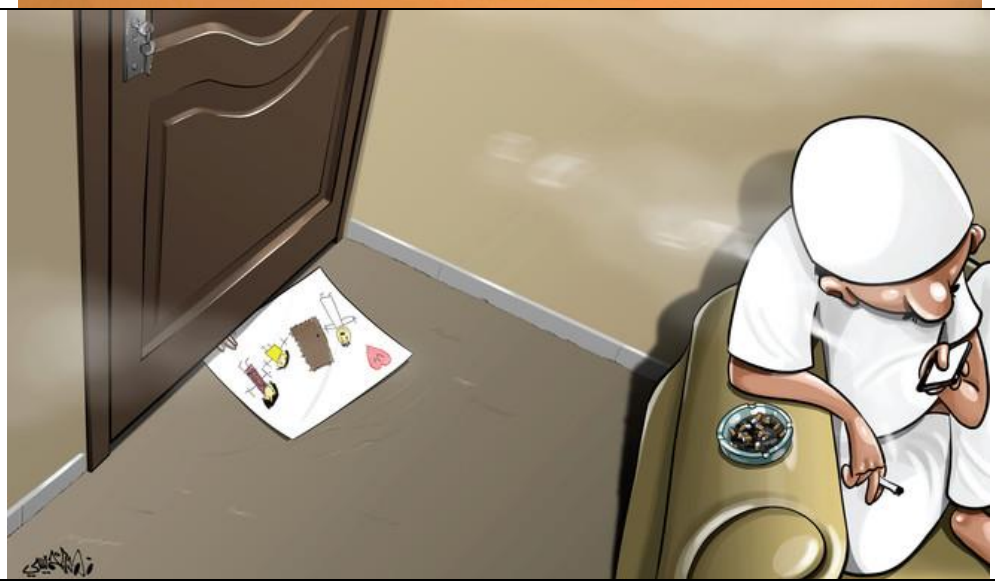

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 6 شعبان 1440هـ - 11 إبريل 2019م

http://www.aleqt.com/2019/04/10/article_1577906.html